في الواقع الاقتصادي

مفارقة المعارض

عباس الغالبي

تندرج المعارض التخصصية في إطار ترويج الشركات لمنتجاتها المعروضة في الأسواق، وهذا يعد أمراً طبيعياً في سياق العرض والإعلان وتعريف المستهلكين بماهية ومواصفات السلع والبضائع التي تنتجها الشركات العامة والخاصة على حد سواء.

إلا أن معرض المنتجات الصناعية الأخير في معرض بغداد الدولي أمر يثير الغرابة والمفارقة حقاً، وهنا نتحدث بضوء معطيات الواقع المعيشي وليس من منطق التمنيات وطوباوية الأفكار والرؤى، فالقاصي والداني من المستهلكين يعرفون تماماً بل يتعاملون يومياً مع مشهد الإغراق السلعي اللافت للنظر للبضائع والسلع الأجنبية المستوردة من مناشئ شتى من دون ضوابط رادعة تنظم العملية الاستيرادية من جهة، وتحمي المنتجات المحلية من جهة أخرى، حيث أن هذه الظاهرة تنعكس سلباً على مشهد الصناعات المحلية بمختلف أنواعها ومحاورها.

ولعل اللافت للنظر في الوقت عينه أن خمسة قوانين غاية في الأهمية تتعلق بالإغراق السلعي وحماية المنتج المحلي شرعها مجلس النواب السابق نهاية العام الماضي إلا أنها ظلت دون تفعيل، وهو أمر ألقى بظلاله على المشهد الصناعي.

وعودا على بدء فأن المعرض الذي تبنته الجهة القطاعية المسؤولة عن هذا القطاع وهي وزارة الصناعة والمعادن يبدو مفارقة في ظل طغيان المنتجات المستوردة وشحة أو انعدام مثيلاتها المحلية، حيث طالعتنا الشركات الحكومية المشاركة في المعرض بإنجازات تبدو للمتابعين من غير العراقيين انجازا كبيراً يؤكد علو كعب الصناعة المحلية وسيطرتها على تعاملات الأسواق المحلية وتأثرها على الأجنبية على وفق جدلية العرض والطلب، في وقت أن معطيات الواقع تؤكد تراجع الصناعات المحلية التي كانت في الأمس القريب مثار اقتناء واستهلاك الكثير من الأسواق ليس المحلية فقط بل تتعدى ذلك إلى دول الجوار الإقليمي .

وحيث أننا ليس بصدد التقييم وإثارة الأسباب والمعالجات الممكنة للقطاع الصناعي، إلا أننا نتطلع بجدية إلى مقترحات اللجنة الوزارية التي أعدت بحسب علمي جملة من المقترحات والمعالجات الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع المهم الذي لو أتيحت له الفرص والإمكانات المادية والفنية المطلوبة ، فأنه سيدفع بعجلة الإنتاج ويحقق مصادر تمويل جديدة للاقتصاد الوطني الذي يعاني من وثنية نفطية مفرطة.

ومن هنا فان هذه المعارض يفترض أن تنسجم مع الواقع والقدرات الإنتاجية ومدى تأثير ذلك في الأسواق لأننا بحكم متابعتنا التفصيلية والميدانية لحركية الأسواق فان الأمر لا يعدو كونه كماليات استعراضية للشركات المملوكة للقطاع العام المتطلعة للشراكة أو التوأمة مع القطاع الخاص.

abbas.abbas80@yahoo.com

اقتصاديون يشيدون بأدائها

ارتفاع مؤشرات المصارف والصناعة والخدمات في تداولات البورصة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

ذكر مجلس المحافظين لسوق العراق للأوراق المالية أن تحوّل السوق نحو اعتماد التداول الإلكتروني في عملها بدلا من التداول اليدوي أسهَم في زيادة حجم التداول الإجمالي للأسهم والسندات داخل السوق بما لا يقل عن ٣٤ ٪ منذ بداية العام ٢٠١٠ مقارنة بالعام الماضي.

و قال رئيس مجلس محافظي سوق الأوراق المالية فائق نعوم كساب لإذاعة العراق الحر إن التداول الإلكتروني ساعد في زيادة سرعة عملية التداول ومنحها الدقة والسهولة والضمان للشركات والوسطاء والمتداولين على حد سواء.

ونوّه إلى أن إدارة السوق ومجلس محافظيه ماضيان قدماً في تطوير قدرات منتسبيه من خلال إشراكهم بصورة مستمرة في دورات مهنية تخصصية في مجال الأوراق المالية خارج البلاد.

إلى ذلك شكك بعض الاقتصاديين بفاعلية السوق في تنشيط حركة الاقتصاد المحلي على النحو الذي كان متوقعاً على نطاق واسع قبل سنوات.

وأعرب أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور نجم المشهداني عن اعتقاده بأن "ضعف مشاركة شركات القطاع الخاص المتوقفة بشكل شبه كلي عن العمل في تداولات السوق واقتصار حركة التداول على المصارف الخاصة وبضعة شركات أخرى إلى جانب هروب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج وضعف الثقافة الاقتصادية لدى عموم الجمهور الذي مازال يفضل التعامل بالنقد في عموم تعاملاته المالية والتجارية هي كلها من الأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمة السوق في إعادة تحريك عجلة الاقتصاد المحلي كما كان مؤملا لها".

من جهته أوضح الاقتصادي باسم جميل أن دور سوق الأوراق المالية مرتبطٍ بالأوضاع السياسية العامة في البلاد مشيراً إلى أن عامل عدم الاستقرار لا يشجّع المستثمر الأجنبي بشكل خاص على الاندفاع نحو التداول بالأسهم والسّندات العراقية. وأضاف جميل أنه على الرغم من استمرار الأوضاع غير المستقرة فأن سوق الأوراق المالية تشهد "تداولا جيداً قياساً بالنشاطات الاقتصادية الأخرى".

شهدت البورصة في جلسة أمس ارتفاعاً واضحاً لصالح قطاع المصارف والفنادق من تداولات السوق في افتتاح أولى تداولات عملية تناقل الأسهم لهذا الأسبوع.

وذكر مصدر اقتصادي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) أن قطاع المصارف تمكن من تحقيق (٤٠) صفقة تداولية بيع وشراء لصالحه من خلال مشاركة (١٦) شركة مصرفية تم تداول منها لحد الآن (١٤) شركة وعرض تداول ما يقارب (٣٥٣) مليون سهم.

تحسن نشاط الحركة التداولية لقطاع الخدمات في البورصة على مستوى عدد الأسهم المعروضة وعدد العقود المبرمة والحجم التداولي.

وبين المصدر أن هذا القطاع تمكن أن يعرض من خلال (١٦) شركة خدماتية المتداولة منها لحد الآن هي (١٢) شركة خدماتية ما يقارب (٣١٦) مليون سهم وبنسبة مشاركة عالية.

وقال إن قطاع الخدمات تمكن من رفع القيمة التداولية لأسعار أسهمه على جميع القطاعات الأخرى بنسبة (٤٪) عن القطاعات الأخرى.

مبينا أن هذا القطاع شارك في جلسة اليوم بـ(١٦) شركات وبعدد أسهم ما يقارب (٣١٦) مليون سهم وتمكن من تحقيق الكثير من العقود التداولية بيع وشراء لصالحه ، مبينا أن ارتفاع القيمة التداولية وزيادة أسهم قطاع الفنادق تؤهل قطاع الفنادق لكي يكون منافسا لقطاع المصارف.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الفنادق يتكون من مجموعة شركات مسجلة في سوق الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية وهي فندق بغداد وفندق السدير وفندق بابل وفندق المنصور وفندق عشتار وغيرها من الفنادق الأخرى.

ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة (١٤ ٪) في افتتاحية جلسة اليوم للبورصة العراقية عن التداولات الأخرى بارتفاع القيمة التداولية لأسعار أسهم قطاع الصناعة على مجمل القطاعات الأخرى.

وأشار المصدر إلى أن قطاع الصناعة تمكن من تحقيق ارتفاع بنسبة فارق التغيير (٦٪) ضمن تداولات اليوم.

وبين أن هذا القطاع شارك في جلسة اليوم بـ(١٣) شركة صناعية المتداولة إلى الآن (٩) وبعدد أسهم بلغت ما يقارب (٢٢١) مليون سهم وتمكن من تحقيق الكثير من العقود التداولية بيع وشراء لصالحه، مبينا أن هذا الفارق عن بقية الجلسات السابقة المتميزة على أقرانه القطاعات الأخرى جاء على حساب المصارف والفنادق والزراعة والخدمات والتأمين.

مجلس الوزراء يتيح حرية زراعة الشعير

بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

صادق مجلس الوزراء على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن إتاحة حرية زراعة الشعير والسماح لوزارة التجارة بتصدير جزء من مخزونه المتبقي من السنة الماضية، ودفع قيمة الكمية المستلمة من محصول الحنطة درجة ثالثة، بحسب بيان لمكتب الناطق الرسمي للحكومة.

وذكر البيان أن المجلس "صادق على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن زراعة محصول الشعير للموسم المقبل والتي تشمل حرية الفلاح في زراعة محصول الشعير والسماح لوزارة التجارة بتصدير جزء من مخزون الشعير المتبقي من السنة الماضية وحسب تقديرها وتشكيل لجنة من الجهات المعنية مهمتها تقديم دراسة إستراتيجية متكاملة حول زراعة محصول الشعير من النواحي كافة على أن تقدم نتائج الدراسة خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من قبل وزارة الزراعة والمبادرة الزراعية ووزارة التجارة ودعم زراعة محصول الشعير لأسباب اجتماعية واقتصادية على أن يكون الدعم مرتبطاً بنتائج الدراسة المقدمة من اللجنة المذكورة".

وجاء في البيان أيضا أن المجلس "صادق على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية بدفع قيمة الكمية المستلمة من محصول الحنطة درجة ثالثة ومقدارها ٣١٤ طن بواقع ٤٠٠ ألف دينار للطن على أن تقوم وزارة التجارة بتقديم دراسة بشأن الكميات المتبقية غير المستلمة من المحصول لهذا الموسم بالتنسيق مع وزارة الزراعة لتقرير تسلمها ووضع آلية للتصرف بها".

ووافق المجلس، بحسب البيان، على "إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية العراق وجمهورية سان مارينو وتكليف السفير العراقي المعتمد في العاصمة الإيطالية روما بمهمة سفير غير مقيم لدى جمهورية سان مارينو"، كما وافق على "إحالة الأعمال المتبقية لمشروع تأهيل قاعدة أم قصر البحرية بعهدة إحدى الشركات وبدون أية زيادة في الأسعار على الأعمال المتبقية للمشروع وبمبلغ إجمالي مقداره ١٢,٥٩١,٤٦٥,١٥٥ دينار وبمدة إنجاز أمدها ستة أشهر وعدم مطالبة الشركة بأية أعمال إضافية وإكمال المشروع وإنجازه بشكل متكامل وعدم تطبيق أحكام المادة ١٧- ثانياً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم واحد لسنة ٢٠٠٨ بحق المقاول والخاصة بالآثار القانونية المترتبة على الإخلال بعد توقيع العقد".

كما خول المجلس، بموجب البيان، أمين بغداد "صلاحية التكليف والتعاقد المباشر مع الشركات المختصة الأجنبية لتنفيذ الأعمال المدرجة ضمن خطة دعم وإسناد أمانة بغداد في قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠١٠ وخطة مؤتمر القمة العربية وبأسلوب العرض الواحد استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام ٢٠٠٨ وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ وتخويله أيضا صلاحية مناقلة وصرف مبلغ من الموازنة التشغيلية والاستثمارية بالتنسيق مع وزارتي المالية والتخطيط".

وحصلت موافقة المجلس، كما نقل البيان، على "شمول العقد المبرم بين وزارة التربية والشركة الهندسية الروسية لتجهيز الوزارة بـ ٤٥ ألف حاسبة الكترونية الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠١٠ والخاص باعتماد مبدأ الدفع بالآجل لعقود التجهيز والإيعاز لوزارة المالية لأخذ المبالغ المطلوبة ضمن موازنة عام ٢٠١١ بمبلغ إجمالي قدره ٢٥,٩٧٣,٢١٤ يورو".

ووافق المجلس، بحسب البيان، على "تشكيل لجنة برئاسة وزير البلديات وعضوية ممثلين عن وزارات الإعمار والإسكان والتخطيط وأمانة بغداد ومحافظي بغداد وديالى وممثلين من مجلس محافظة بغداد ومدير الناحية ومسؤول الخدمات في المنطقة على أن تقدم اللجنة توصياتها بعد دراسة الوضع الإداري والخدمي والعشوائي من التخمينات المالية خلال خمسة أيام وتعرض في الاجتماع المقبل"، وعلى "تخويل مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية صلاحية التعاقد المباشر في حالات الطوارئ مع الشركات الناقلة استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ أو أية تعليمات تصدر لاحقاً مع مراعاة وضع تسعيرة من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض ويعاد النظر بالأسعار كلما استجدت ظروف تستدعي ذلك وتكون التسعيرة معلنة للشركات ذات العلاقة ويتم توزيع العقود بشكل عادل بين الشركة المنفذة لالتزاماتها السابقة وتستبعد الشركات التي لم تفِ بالتزاماتها على أن يصار إلى إعداد تقييم لتلك الشركات من قبل لجنة على وفق أسس علمية محددة وتعلن تلك الأسس والمعايير لتكون واضحة ومعلومة لدى الجهات كافة".

وجاء في البيان أيضا، أن موافقة المجلس حصلت على "إبرام عقد جديد مع إدارة القمر الصناعي المصري النيل سات بأثر رجعي لتجهيز خدمة بث القناة الفضائية التربوية التلفزيونية لصالح وزارة التربية بتسديد مبلغ مقداره ٣٦٠ ألف دولار للمدة من ٢٠٠٩/٩/١ ولغاية ٢٠١٠/٩/١ على أن تكون مدة العقد مع إدارة القمر الصناعي المصري لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٠٠٩/٩/١ ولغاية ٢٠١٤/٩/١ واستثناء العقد من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم واحد لسنة ٢٠٠٨ والخاص بخضوع العقد لولاية القضاء العراقي على أن يكون العقد خاضعاً للقانون المصري مع مراجعة نصوص العقد فيما يتعلق بأسلوب حسم النزاعات عن طريق التحكيم واللجوء إلى القضاء المصري بما يضمن حق الجانب العراقي باللجوء إلى القضاء المصري من خلال تعديل نص المادة ١١ من العقد بفقراتها الثلاث والتأكيد على أن يكون طرف العقد العراقي يملك الأهلية القانونية في التفاوض".

استثمار بابل تطالب بدعم حكومي وبرلماني

بابل / إقبال محمد

طالبت هيئة استثمار بابل مجلس النواب بضرورة تقديم الدعم الكامل لقطاع الاستثمار وتقديم تسهيلات الضرورية واللازمة لجذب المستثمرين .

و قال رئيس هيئة استثمار بابل علاء حربة خلال لقائه مع عضو في البرلمان علي شبر : أن هناك الكثير من المشاريع الاستثمارية في بابل تعاني من تعارضات القوانين والتشريعات.

واضاف عقدت هيئة الاستثمار لقاءً مع وفد يمثل الشركات التركية المتخصصة في مجال الطاقة وتم مناقشة رخصة استثمار مصفى نفط جرف الصخر في شمال بابل وطالب حربة الشركة التركية بتقديم دراسة متكاملة حول المصفى ليتسنى للهيئة تقديمها لوزارة النفط من اجل الحصول على الموافقات الأصولية مبيناً أن مساحة الأرض المخصصة للمشروع تقدر بعشرة ملايين متر مربع والطاقة الإنتاجية للمصفى (١٤٠) برميل يومياً.

وفي سياق متصل عرض وفد استثماري سويسري برغبته في الاستثمار في مجال الزراعة والسياحة في بابل.

وقال علاء حربة مدير عام هيئة استثمار بابل: أن الوفد السويسري أبدى رغبته في إقامة مشاريع زراعية متنوعة مثل مشاريع زراعية حديثة في إنتاج الزهور والنباتات العطرية ومزارع أخرى لإنتاج محصول القطن وكذلك أبدى الوفد رغبته في إنشاء مشاريع سياحية في مدينة الحلة منها إنشاء فندق ومطعم سياحي عائم في شط الحلة وكذلك العمل في مجال الصناعة والسكن .

الأنبار تصوت على قرار منع وزارة النفط من استثمار حقل غاز عكاز

الأنبار / السومرية نيوز

قرر مجلس محافظة الأنبار منع تصدير غاز حقل عكاز غرب المحافظة كمادة خام واشتراط إدخاله في الصناعات التحويلية داخل المحافظة، لافتا إلى أن القرار استند إلى الدستور العراقي الذي يسمح لمجالس المحافظات باتخاذ هذا النوع من الإجراءات، كما أكد أن الشارع الأنباري سيخرج بمظاهرات واعتصامات في حال رفضت الحكومة المركزية تنفيذ القرار.

وقال نائب رئيس مجلس الأنبار سعدون عبيد الشعلان لـ"السومرية نيوز"، إن "المجلس أصدر قراراً رقم خمسة بالإجماع يقضي بأن يكون إنتاج الغاز وما يتعلق به من صناعات تحويلية داخل المحافظة ومنع تصديره كمادة خام"، مضيفاً أن "المجلس جدد تأكيده على قراره السابق في العام ٢٠٠٩ والقاضي بعدم السماح بتصدير الغاز من الأنبار كخام إلى دول الجوار بشكل كامل".

وأوضح الشعلان أن "وزارة النفط أدخلت حقل عكاز ضمن جولة التراخيص المقبلة من دون علم أو حتى استشارة المحافظة"، معتبراً أنها "لم تكترث للرغبة التي أبدتها مجموعة من الشركات العالمية بالاستثمار في الحقل المذكور خلال السنوات السابقة".

وشدد نائب رئيس مجلس الأنبار على "ضرورة أن يضم استثمار الحقل مشاريع صناعات تحويلية داخل الأنبار مثل المنظفات ومحطات كهرباء ومحطات الوقود، فضلاً عن بناء مدن متكاملة بالقرب منه وإنشاء طرق ومعامل مختلفة وأسواق وجامعة"، مؤكداً أن "المشروع سيؤمن وظائف لأكثر من مئة ألف عاطل عن العمل ويدفع عجلة النمو الاقتصادي في المحافظة والعراق بشكل عام".

ولفت الشعلان إلى أن "قرار المجلس بعدم السماح لوزارة النفط بتصدير الغاز من الأنبار كمادة خام فوراً وعدم استثمار الإنتاج في مجالات متعددة يستند إلى المادة ١١٢ و١١٥ من الدستور العراقي"، مبيناً أن "الدستور سمح لمجالس المحافظات باتخاذ مثل هذا القرار وأعطاها الحق في رسم سياسية الإنتاج والتصدير من دون تجاوز الصلاحيات المعروفة أمام صلاحيات الحكومة الاتحادية".

واعتبر الشعلان أن "المجلس وأهالي المحافظة سيلجؤون إلى الدستور والقانون كقوة لتنفيذ القرار المذكور في حال اعتراض الوزارة أو الحكومة عليه وعدم التزامها به، لاسيما وأن غالبية الآبار في حقل عكاز اكتشفت بعد كتابة الدستور"، مؤكداً أن "الشارع الأنباري سيخرج بمظاهرات واعتصامات في حال عدم تنفيذ القرار الذي يصب لمصلحة العراقيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية".

وكانت وزارة النفط العراقية قد أطلقت، في شهر أيلول الماضي، جولة التراخيص الثالثة التي ستشمل ثلاثة حقول غازية موزعة في مناطق متعددة من العراق منها حقل عكاز والسيبة والمنصورية، فيما بدأت المنافسات على الحقول بين الشركات العالمية بشكل فعلي خلال شهر أيلول الماضي.

العمل تشارك في برنامج هيئة الاستثمار

بغداد / وكالات

شاركت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في فريق العمل الموفد مع الهيئة الوطنية للاستثمار والتي أقيمت في جمهورية مصر العربية بهدف التعرف على آليات عمل مندوبي الوزارات في هيئة الاستثمار والمناطق الحرة في مصر.

وقال مصدر في الوزارة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) قد أوفدت الوزارة حبيب الاسدي مدير قسم التخطيط ممثلا عنها، وتضمن برنامج الفريق عددا من المحاضرات والزيارات التي تتعلق بتحديات الإدارة الإستراتيجية ومواصفات المدير العصري والقيادة الفعالة والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات إضافة إلى إجراء عدة زيارات للمناطق الحرة والهيئة العامة للاستثمار في مصر وأسلوب إدارتها.

وأضاف المصدر كما تم مناقشة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي وسياساته ، و إمكانية الاستفادة من مراكز التدريب المهني ومراكز التأهيل المجتمعي لتحقيق تدريب وتأهيل إنتاجي وجذب الاستثمار لهذه المواقع. وحضر البرنامج عدد من العاملين في الهيئة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات النفط و الصناعة والمعادن والتخطيط و النقل والصحة و الكهرباء و الاتصالات و وزارة الدولة لشؤون الأمن القومي ووزارة الدولة لشؤون السياحة ووزارة الدولة لشؤون المحافظات.

مديرية بلدية الموصل / القسم: الشؤون القانونية

العدد: ٣٣٣٢٩ - إعلان رقم (١٢) للمرة الأولى

تعلن مديرية بلدية الموصل عن إجراء مناقصة عامة لمشروع إعادة تأهيل منظومة الإشارات الضوئية ضمن تخصيصات الميزانية لعام ٢٠١٠ ووفق الشروط والمواصفات المطلوبة والمرقمة طياً وبموجب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لعام ٢٠٠٨ فعلى الراغبين بالاشتراك بهذه المناقصة والذين تتوفر فيهم الشروط الواردة بالإعلان مراجعة مديرية بلدية الموصل/القانونية للحصول على مستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره خمسون ألف دينار غير قابل للرد آملين تقديم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم مسجل عليه اسم ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وعنوانه الكامل توضع في صندوق العطاءات في بلدية الموصل/القانونية وان آخر موعد لتقديم العطاء هو يوم الأحد المصادف ٢٠١٠/١٠/٢٤ الساعة الثانية عشر ظهراً.

الشروط المطلوبة: ١- هوية تصنيف إنشائية ٩ نافذة. ٢- الغرامة التأخيرية حسب المعادلة: مبلغ العقد/مدة العقد ×١٠٪. ٣- تقديم تأمينات قانونية ١٪ من مبلغ العطاء ويستبدل بـ٥٪ عند الإحالة. ٤- تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب. ٥- مدة الإنجاز ٢٠٠ يوم. ٦- تكون مدة الصيانة سنة كاملة.

ر. مهندسين / ليث احمد العثمان / مدير بلدية الموصل